الاصلاح الاقتصادي في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للمملكة العربية السعودية

إعداد

د. وجدي محمدي عبدربه

مدير ادارة بمصلحة الضرائب المصرية

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد

كلية إدارة الاعمال جامعة الطائف

د. حسن سيد عويس

استاذ مشارك جامعة الازهر

استاذ مشارك جامعة الطائف

كلية إدارة الاعمال جامعة الطائف

٢٠١٨م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

تواجه المملكة عدد من المشكلات والتحديات الاقتصادية من اهمها المتمثلة في كيفية انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد المملكة الكبير حاليا على الايرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلى الى اقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمي. كذلك يتمثل التحدي الاخر في كيف يمكن مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية. وكذلك التحدي المتمثل في كيفية ترشيد النفقات العامة للدولة والعمل على زيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها المختلفة. بالإضافة الى التحدي المتمثل في النمو السكاني المرتفع الذى تشهده المملكة والذى يؤدى الى إحداث المزيد من التحديات مثل المزيد من الانشاءات والمزيد من فرص العمل والمزيد من الطلب على الخدمات مثل المياه والكهرباء والمواصلات والصحة والتعليم.

لذا يهدف البحث الى ابراز المشكلات والتحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه المملكة والعمل على علاجها وتوضيح دور عملية الاصلاح الاقتصادي في مساعدة الاقتصاد على تنويع انشطته وهيكلة انتاجه حتى يتراجع بمرور الوقت الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية. مع بيان اهمية عملية الاصلاح الاقتصادي ودورها في دعم النمو والتنمية من خلال دورها في خفض وترشيد النفقات العامة للمملكة وزيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها ودعم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي، مع زيادة الصادرات والعمل على جذب الاستثمارات لزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصل البحث الى بعض النتائج أهمها ضرورة استكمال عملية الاصلاح الاقتصاديتقوم على تنويع وزيادة الإنتاج المحلى الزراعيوالصناعي وتحديثه والعمل على تطويره، وتنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة وفى سبيل ذلك يجب العمل على اصلاح النظام الضريبيالسعودي والاخذ بنظام الضرائب المتعددة وكذلك زيادة وتنمية الصادرات السعودية وخصوصا الغير نفطية والعمل على جذب الاستثمار وتشجيعه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

The Kingdom faces a number of economic problems and challenges, the most important of which is how to best deal with the Kingdom's current dependence on oil revenues and ensure the protection of the local economy to the maximum possible volatility in the global oil market. The other challenge is how to help the economy diversify its activities so that the current dependence on oil revenues will decline over time. As well as the challenge of how to rationalize the public expenditure of the state and how to increase public revenues and diversify their sources. In addition to the challenge of high population growth in the Kingdom, which leads to more challenges such as more construction, more jobs and more demand for services such as water, electricity, transportation, health and education.

Therefore, the research aims to highlight the current economic problems and challenges facing the Kingdom and to treatthem and clarify the role of the economic reform process in helping the economy to diversify its activities and structure its production so that the current dependence on oil revenues will decline over time. The importance of the economic reform process and its role in supporting growth and development through its role in reducing and rationalizing the Kingdom's public expenditure, increasing public revenues, diversifying its sources and supporting economic activity through increasing agricultural, industrial and service production, increasing exports and attracting investments to increase growth and achieve economic and social development. .

The research reached some results, the most important of which is the need to complete the process of economic reform based on diversifying and increasing local agricultural and industrial production, modernizing and developing it, diversifying and increasing sources of public revenues, especially non-oil ones, while reducing public expenditure. As well as the increase and development of Saudi exports, especially non-oil and to attract and encourage investment.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

ان تحليلالظواهرالاقتصـــــــــــــــاديةوالاجتماعية ورصدالتحدياتالمختلفةالتيتواجهالاقتصـــــــــــــــاد،والتنبؤبالأزماتقبلأن تندلع،وتسليطالضوءعلىالمتغيراتالداخليةوالإقليميةوالدوليةوانعكاســـــــــــــــاتهاعلىأمن واقتصـــــــــــــــادالمملكة، وطرحالتوصياتلتجنبها،أوالحدمنتأثيرها أمر ضروري ومطلوب بصفة مستمرة، ولقد حققت الجهود التي بُذلت لتطوير وإصلاح الاقتصاد السعودي كثيراً من الأهداف لكن عملاً كثيراً لا يزال مطلوباً. فالعمل الذي أُنجز على مدى عقود يجب أن يستمر وألا يتوقف عند زمن معين، فكل مرحلة لها ظروفها ومتطلباتها والأساليب المناسبة لها. وتحتاج هذه المرحلة المهمة والانتقالية من عمر المملكة إلى برنامج إصلاح اقتصادي شامل يستكمل ما جرى إنجازه في السنوات الماضية وينقل الاقتصاد الوطني إلى آفاق جديدة من النمو والازدهار. يتمثل اهم برنامجه في زيادة الإنتاج المحلى الزراعي والصناعي وتحديثه والعمل على تطويره ، كذلك في زيادة وتنمية الصادرات السعودية ، وكذلك العمل على استخدام السياسات والإجراءات التي تساعد على جذب الاستثمار وتشجيعه والعمل على تنويع مصادر الايرادات العامة ، ويعد الاهتمام بهذه القطاعات والأنشطة من الأمور الأساسية للنهوض بأية اقتصاد وتساعده على مواجهة أية أزمات ، ونحاول في هذا الجزء من الدراسة عرض لهذاالبرنامج الإصلاحي موضحين دور السياسة الاقتصادية وأدواتها في تفعيل هذه الوسائل للنهوض بالدولة ولمواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية . مستخدما في ذلك أسلوب احصائى وهو تحليل الانحدار المتعدد.

أولاً. مشكلة البحث:

تواجه المملكة عدد من التحديات الاقتصادية الناشئة عن مشكلة الهبوط الكبير في اسعار النفط منذ صيف ٢٠١٤ وما يبرزه ذلك من مخاطر على الافاق حيث لايزال اقتصاد المملكة العربية السعودية شديد الاعتماد على الايرادات النفطية في دعم النمو ويحتل اكثر من ٩٠ % من ايرادات الموازنة العامة ، كذلك تواجه المملكة مشكلة زيادة النفقات العامة مع التوقع باستمرار هذه الزيادة بسبب عدة عوامل منها الصراعات المسلحة والسياسية في المنطقة ، كذلك بسبب الزيادة المستمرة للسكان ولارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة كل هذا ادى الى زيادة النفقات العامة مع انخفاض الايرادات ادى الى عجز الموازنة العامة للمملكة حيث بلغ تقريب ٦٥ مليار ريال عام ٢٠١٤، ٣٦٢ مليار ريال عام ٢٠١٥ و٣١١ مليار ريال عام ٢٠١٦ (١) . وتثير هذه المشكلات الاقتصادية تحديات رئيسية امام صناع السياسات لذلك يحاول البحث ابراز دور السياسة الاقتصادية -مالية ونقدية -في مواجهة هذه التحديات وضرورة تنفيذ عملية اصلاح للهيكل الاقتصادي لتنويع مصادر الانتاج والايرادات العامة لضمان استمرار النمو وسبل تنشيط ودعم النشاط الاقتصادي لزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(٢)

وتتجسد مشكلة البحث في كيفية الإجابة على ما يلي من تساؤلات:

١- ما هي المشكلات الاقتصادية والتحديات الناشئة وما هي اسبابها؟

٢- ماهي اهم مقومات ووسائل مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية للمملكة العربية السعودية وما هي وسائل تفعيلها لعلاج هذه التحديات وضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

---

(١) مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير السنوي الثالث والخمسون ٢٠١٧، الثاني والخمسون ٢٠١٦.

(2)Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared byAhmed Al-Darwish … [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015.pages ; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً. أهداف البحث

يمكن وضع مجموعة من الأهداف للبحث تتمثل بالآتي

١- ابراز المشكلات والتحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه المملكة والعمل على علاجها (١)

٢- توضيح دور السياسة الاقتصادية في انتهاج أفضل السبل في التعامل مع الاعتماد الكبير للبلاد حاليا على الايرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلى الى اقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمي لذلك يظهر اهمية دور السياسة الاقتصادية على مساعدة الاقتصاد على تنويع انشطته وهيكلة انتاجه حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية

٣- بيان اهمية عملية الاصلاح الاقتصادي ودورها في دعم النمو والتنمية من خلال دورها في خفض وترشيد النفقات العامة للمملكة وزيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها ودعم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي، مع زيادة الصادرات والعمل على جذب الاستثمارات لزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يظهر اهمية دورالسياسة المالية والنقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الايرادات العامة الغير نفطية وتنويع مصادرها وتخفيض النفقات العامة

ثالثا -فروض البحث:

بناء على مشكلةوأهداف الدراسة فأنه يمكن وضع فروض الدراسة في الفرضين الآتيين:

الفرضالاول:المملكة العربية السعوديةتواجه تحديات حالية واخرى مستقبلية تفرض على صانع السياسة التزام بضرورة استكمال عملية الاصلاح الاقتصادي لمواجهة هذه التحدياتولضمان استمرار النمو وتحقيق التنميةالفرض الثاني: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته"

رابعا -أهميةالبحث:

١-الأهمية الأكاديمية:

يسلط البحث الضوء على مشكلات وتحديات حالية ومستقبلية تحتاج الى حلول وعلاج كما يؤكد البحث على اهمية عملية الاصلاح الاقتصادي تعد من الامور المستمرة والمتواصلة والضرورية لخططالتنميةوالتطوير، وهذا البحث يعد استمرار للجهود المضافة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢-الأهميةالعملية:

تتجسد في تقديم وطرح الحلول ومساعدة الاقتصاد على مواجهة وعلاج المشكلات والتحديات الاقتصادية المتمثلة في كيفية انتهاج أفضل السبل في التعامل مع اعتماد المملكة الكبير حاليا على الايرادات النفطية وضمانحماية الاقتصاد المحلى الى اقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمي. كذلك يتمثل التحدي الاخر في كيف يمكن مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد الحالي على الايرادات النفطية. وكذلك التحدي المتمثل في كيفية ترشيد النفقات العامة للدولة والعمل على زيادة الايرادات العامة وتنويع مصادرها المختلفة وليس اعتمادها فقط على الايرادات النفطية بالإضافة الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاء الضوء على سبل تنشيط ودعم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي، مع زيادة الصادرات والعمل على جذب الاستثمارات لزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (١)

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish … [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series).

خامساً. منهج البحث:

١-المنهجالوصفى(الاستقرائى)

يتم من خلال الاطلاع على المراجع والبحوث والدوريات العربية والأجنبية التي تتصل بالظاهرة محل البحث

٢-المنهجالتطبيقي:

منخلالتقديرنموذجلقياسأثرالمتغيرات الرئيسية فى عملية الاصلاح الاقتصادي. حيث سوف نشير الى الاصلاح الاقتصادي كمتغير تابع ويعبر عنه متوسط دخل الفرد،والعوامل والمتغيرات المستقلة التي تؤثر ويتوقف عليها المتغير التابع ومنها أجمالي الناتج المحلى،متوسط، عدد السكان، الايرادات العامة، والمصروفات العامة،والتضخم،الصادرات،والواردات، والدين العام.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

هي SPSSفي تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها تحليل الانحدار التدريجي: لبيان العلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته، ونسبة التفسير (المتغيرات المستقلة للمتغير التابع)، وتحديد العوامل المؤثرة فى متوسط دخل الفرد.

سادسا -خطة البحث

لتحقيقأهدافالبحثسوفيتمتناولالموضوععبرثلاثةمباحث،ومنثمتدرجالنتائجوالتوصيات

المبحث الاول: الدراسات السابقة وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: المشكلات الاقتصادية الحالية والتحديات الناشئة

المبحث الثالث: الاصلاح الاقتصادي في مواجهة التحديات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

(١) د/ جلال الشافعي،الأزمة المالية العالمية ودور الضرائبفيمواجهتها جامعة الزقازيق،٢٠٠٨، ص٥٠:٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحثالأول

الدراسات السابقة وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة

مقدمة

نتناول فى هذا المبحث لبعض من الدراسات التي اهتمت بدراسةاهم التحديات التي نواجه المملكة العربية السعودية وكذلك الدراسات التي اهتمت بعملية الاصلاح الاقتصادي سواء بطريق مباشر وشامل يشمل عملية اصلاح متكامل او من خلال تناول موضوعات وقطاعات يشملها الاصلاح وكلها تهدف للإشارة الى التحديات التي يواجها اقتصاد المملكة العربية السعودية وكيفية مواجهتها ووضع الحلول لها. كما نتناول في هذا المبحث عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية وتطور هذه المؤشرات ن خلال سلسلة زمنية بداية من عام ٢٠٠٠ م الى عام ٢٠١٧ م والتي تعكس الضوء على حالة الاقتصاد خلال هذه الفترة الزمنية وحتى الآن.

أولاً:الدراسات السابقة:

دراسة د/ عمر عبدالله كامل ١٩٩٧ بعنوان " برامج الاصلاح الاقتصادي فى الدول العربية " (١) وقد تناولت هذه الدراسة سياسة التصحيح الاقتصاديوالهيكليفي بعض الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تناولت الاثار السلبية لبرامج الاصلاح وكيفية مواجهتها مع تقييم لنتائج هذه البرامج. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والمتعلقة بدول الخليج، المطلوب منها الاستمرار في خفض النفقات العامة وتقليص الدعم واصلاح النظام الضريبي والتسعير الحقيقي للخدمات الحكومية وذلك وصولا لإحداث توازن فى الموازنة العامة هذا فضلا عن التوجه نحو جدية خصخصة المؤسسات العامة والاستمرار فى ازالة القيود التى لا تسمح للمستثمرين الاجانب بتملك الاسهم ودعم ومساندة القطاع الخاص.

وكذلك دراسة د/محمد ساحل ومحمد طالبي ٢٠٠٨. بعنوان التجربة السعودية الحديثة فى مجال جذب الاستثمارالأجنبي المباشر – دراسة تحليلية تقييمية–(٢)وقد تناولت هذه الدراسة تجربةجذبالاستثمارالأجنبيالمباشرفي المملكة العربيةالسعودية،منخلالالوقوفعلىمدىملائمةالمناخ الاستثماريبها،وهذابالتطرقلمختلفمكوناتهمنعواملجذباقتصادية وتنظيميةوإداريةوسياسية،والتعرفعلىحجمالاستثمارالأجنبيالمباشروتوزيعه القطاعيوالجغرافيبها.وقد توصلتالدراسةإلىالنتائجالتالية:

- شهدالمناخالإداريللبيئةالاستثماريةالسعوديةتحسنابعدإنشاءبنيتهالتحفيزيةلنظامالاستثمارالأجنبي

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن ايجابيات هذه المؤشرات ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية،.

- الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمار تشهد نقصا كبيراعلى مستوى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي فللسعودية اتفاقية واحدة فقطمع فرنسا.

- شهدت تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشرفي السعودية تطورإيجابيا،وتتركزهذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة،

---

(١) عمر عبدالله كامل " برامج الاصلاح الاقتصاديفي الدول العربية " ١٩٩٧،

(٢) محمد ساحل ومحمد طالبي. بعنوان التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمارالأجنبي المباشر – دراسة تحليلية تقييمية ، أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد ٤ ، ديسمبر ٢٠٠٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك دراسة د/محمدعبدالحميدمحمدشهاب ٢٠١٤ بعنوان أثرالانضمام إلىمنظمةا لتجارةا لعالمية في تدفق الاستثمارالأجنبي المباشروهيكل توزيعه داخل المملكةالعربيةالسعودية،(١) وقد هدفت هذه الدراسة إلا ختبارالفرضيةالتي تتلخصفيتأثرتدفقاتالاستثمارالأجنبي

المباشر،ونمطتوزيعها،بانضماممالمملكةالعربيةالسعوديةإلىمنظمةالتجارةالعالمية،وإدخالتغيراتعلى قانونالاستثمارالأجنبيالمباشر.والتعرفإلىأهميةهذاالتأثيرفيظلسياسةالانفتاحالتجاريالعالميكذلك التعرفإلىحجمالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةالتيتدفقتإلىالسعودية،ومعرفةهيكلتوزيعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةفيالسعودية علىالقطاعاتوالأنشطة. وقد توصلت الى النتائج التالية:

- العملعلىإعادةصياغةالسياساتالتجاريةالمطبقةفي المملكةالعربيةالسعوديةعلىنحويمكنهامن الاستفادةمنالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةفيحالةالتوسعالنشاطالاقتصادي،وتدعيمالقدرةعلى امتصاصالصدماتالخارجيةفيحالةالأزماتالاقتصادية.

-

التعاملمعالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةعلىأنهاالعاملالذييمكنأنيقدممساهمةقويةفيالاقتصادالوطني،وأنهيمكنأنيكونبمثابةعلاجللتخفيفمن درجةاعتمادالاقتصادالسعودي علىعائداتالنفط.

-

أنيكونالهدفالرئيسيلصانعيالسياسةالاقتصاديةالسعوديةهوتشجيعالاستثماربعيداعنقطاعالنفطوأماكنتركزهللمساعدةفيتنويعالاقتصادا لسعودي ولتنميةالمناطقوالقطاعاتالأخرى

- تشجيعالمستثمرينالأجانبعلىزيادةالاستثمارالأجنبيمنخلالتوفيرالحوافزوالضماناتالحكومية.

-

توفيرالبياناتالدقيقةعنطبيعةوخصائصمشاريعالاستثمارالأجنبيالمباشر،كضرورةملحةلإنتاجمعلوماتجيدةعنطبيعةوآثارالاستثمارالأج نبيالمباشر.

- إنشاءمنظمةلدراسةالاستثمارالأجنبيالمباشرفيالمملكة العربيةالسعودية،ودراسةتجاربالدولولاسيماتلكالتيلديهاأداءجيدفيجذبالاستثمارالأجنبيالمباشر.

و دراسة لأحمد ال درويش ونايف الغيث وأخرون في ٢٠١٥ بعنوان معالجة التحديات الاقتصادية الناشئةللحفاظ على النمو(٢)تناولت الدراسة القاء الضوء على التحديات التي تواجهها المملكة خصوصا الهبوط الحاد لأسعار النفط وتحديات السياسةالماليةالعامةالتيتواجهالمملكةالعربيةالسعودية،بمافيهاالحاجةإلى

حمايةالاقتصادوالميزانيةمنالتقلباتالكبيرةأوالمفاجئةفيالإيراداتالنفطية فانخفاضأسعار النفطسيؤثرتأثيراسلبياعلىمباشرا علىأرصدةالماليةالعامةوالحسابالخارجي،ويُرجحأنيؤديبمرورالوقتإلى تباطؤالنمو.وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية لمواجهة هذه التحديات

-يجب العمل على تعزيزأطرالاقتصاد الكليوالسياسةالماليةلضمانتوافرالأدواتوالحوافزوالصلاحياتاللازمةلصناعالسياساتمنأجلالتصدي للتحدياتالمستقبليةبمجردظهورها.

- ضرورة انتقال اقتصاد المملكة من اقتصاد مبني على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويعه. خصوصا مع زيادة عدد السكان المتزايد بشكل كبير-نظرالآفاقسوقالنفطالعالمية،لنتتمكنالمملكةالعربيةالسعوديةمن الاعتمادعلىارتفاعأسعارالنفطوزيادةالإنفاقالحكوميلدفعالنموالاقتصاديفيالمستقبل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) محمدعبدالحميدمحمدشهاب " أثرالانضمامإلىمنظمةالتجارةالعالميةفيتدفقالاستثمارالأجنبيالمباشروهيكلتوزيعهداخل المملكةالعربيةالسعودية " بحث منشور، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٦٦، ربيع/٢٠١٤

(2) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015..pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

دراسة GiacomoCornea_ ٢٠١١ (١)

بعنوان Stake holding as a New Development Strategy for Saudi Arabia

تلقى هذه الدراسة الضوء على ضرورة انتقال اقتصاد المملكة العربية السعودية مناقتصاد مبني علىالنفطإلى اقتصادقائم على المعرفة خصوصا مع زيادة عدد السكان المتزايد بشكل كبير

وخلصت الدراسة أي النتائج التالية

١- لتحقيق هذا التحول في المملكة العربية السعودي يعتمد على الاستثمار البشرى في التعليم، ويقترح مجموعة من الإصلاحات

٢- الاستثمار في التعليم والصحة، ودعم البحث والتطوير الصناعي

دراسة Khalid A. Alsweilem ٢٠١٥ بعنوان(٢)

A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

" إطار مالية عامة مستقرة وفعالة للمملكة العربية السعودية: دور الصناديق السيادية في فصل الإنفاق من إيرادات النفط وإنشاء مصدر دخل دائمة "

تتناول الدراسة الاشارة الى التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في الحفاظ على المدى الطويل على الاستقرار المالي وضمان قدرتها على مواجهة الالتزامات في المستقبل نتيجة للهبوط الحاد لأسعار النفط والتوقع بالاستمرار في هذا الانخفاض للأسعار .وتقترح الدراسة تنفيذ السياسات والمؤسسات التي تضمن استقرارا وكفاءة الإطار المالي .على وجه التحديد، حيث يقترح إنشاء صناديق الثروة السيادية وتقسم الى نوعين من الصناديق صندوق للاستقرار وصندوق للادخار يرتكز الإطار المالي على فصل الإنفاق من عائدات النفط وخلق مصدر دائم للدخل ومن شأن ذلك تحويل الأصول المحدودة والدخل من الموارد الطبيعية المستنفدة إلى ثروة دائمة في شكل محفظة الأصول المالية واستثماراتها، كما انه يمنع الاعتماد الرئيسي على وفرة الموارد من مصدر واحد وما تتعرض له من تقلبات. كما ان هذه الصناديق للأموال السيادية تخلق درجة من المساواةفي توزيع الثروات بين الاجيال. كما اشارت الدراسة الى ضرورة ترشيد النفقات العامة .

وبناءً علىالنتائج للدراساتالسابقةيسعى هذا البحث الى مواصلةسياساتالإصلاحالاقتصادي للمملكة لتعزيزالاستقرارالاقتصاديالكلي خصوصا في ظل نشأة التحديات الاقتصادية التي اوجدتها الظروف الاقتصادية على الساحة العالمية والاقليمية والداخلية

(1)Giacomo Cornea_"Stake holding as a New Development Strategy for Saudi Arabia, 2011,
(2) Khalid A. Alsweilem,A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً –أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودي

نستعرض فيما يلي بعض لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية وتطور هذه المؤشرات من خلال سلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٦(١) والتي تعكس حالة الاقتصاد السعوديوتطوره.

١-تطور الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط دخل الفرد

يتناول الجدول التالي(جدول رقم ١)بيان بتطور أجمالي الناتج المحلى الإجماليبالأسعار الجارية والاسعار الثابتة ومعدلات النمو،كذلك المتوسطاليومي لإنتاج المملكة من النفط ومتوسط سعر البرميل، كذلك متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى ومعدل نموه.(٢)

جدول رقم (١)

السنة	أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية مليون ريال	نسبة النمو %	أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الثابتة مليون ريال ٢٠٠٠-٢٠١٠/١٠٠	نسبة النمو %	متوسط انتاج اليومي للمملكة من النفط بالمليون برميل	متوسط اسعار برميل النفط العربي الخفيف	متوسط دخل الفرد في الناتج المحلى	النمو %
2000	706657	17.08	632951	0.5	8.09	26.81	34522	-
2001	686296	-2.90	636417	0.55	7.89	23.06	32712	-5.24
2002	707067	3.00	637230	0.13	7.09	24.32	32902	0.58
2003	804648	13.80	686036	7.66	8.41	27.69	36542	11.1
2004	938771	16.70	722173	5.27	8.9	34.53	41668	14
2005	1182514	26.00	762300	5.56	9.35	50.15	51169	22.8
2006	1335581	13.00	786300	3.2	9.2	61.05	56401	10.2
2007	1442572	8.01	802200	2.02	8.8	68.74	59512	5.52
2008	1786143	23.82	836100	4.23	9.2	94.77	71993	21
2009	1409124	-21.1	841200	0.61	8.2	61.38	55535	-22.9
2010	1975543	40.20	1185325	40.91	8.7	77.82	71682	29.1
2011	2510650	27.10	2172290	83.27	9.31	107.82	88497	23.5
2012	2759906	10.00	2289250	5.38	9.76	110.22	94274	6.53
2013	2799927	1.45	2350370	2.67	9.64	106.53	93063	-1.28
2014	2836314	1.30	2435900	3.64	9.71	97.18	92388	-0.73
2015	2453500	-13.5	2545200	4.50	10.2	49.9	97401	5.43
2016	2424200	-1.20	2589600	1.74	10.5	41	76232	-21.7

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

يلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجماليبالأسعار الجارية فارتفعت عام ٢٠٠٥ الى ٢٦ % وعام ٢٠١٠ الى ٤٠ % ثم انخفض الى ١.٤٥، ١.٣ %، و -١٣.٥، -١.٢٠ وترجع هذه التذبذبات وعدم الاستقرار في معدلات النمو للناتج لأنه ما زال يعتمد على انتاج النفط والذي يمثل نسبة تصل الى أكثر من النصف مما يشير الى التحديالذي يواجه المملكة في ضرورة تنويع مصادر الانتاج الزراعيوالصناعيوالخدمي بجانب المصدر النفطي(٣)

---

(١)وزارةالخدمةالمدنية،وزارةالبترولوالثروةالمعدنية، مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات-
وزارةالاقتصادوالتخطيط،وزارةالمالية،مؤسسةالنقدالعربيالسعودة-التقريرالسنوي-اعدادمتنوعة

(٢) مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي،اعداد متنوعة، ٢٠٠٢ – ٢٠١٧م.

(3)A-M. M. Abdel-Rahman, «The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia,» Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238 (2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-عدد السكان ومعدلات البطالة

يوضح الجدولالتالي(جدول٢)تطور اعداد السكان – سعوديين وغير سعوديين – خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠١٦ م مع بيان معدلات النمو للسكان، كذلك يتناول الجدول التالي بيان بتطور معدلات التضخم السنوية كما هو موضح بالجدول التالي (١)

جدول رقم (٢)

السنة	عدد السكان بالمليون	النمو %	التضخم
2000	20.47	2.44	-1.13
2001	20.98	2.50	-1.11
2002	21.49	2.43	التضخم
2003	22.02	2.47	0.23
2004	22.53	2.32	0.59
2005	23.11	2.57	0.33
2006	23.68	2.47	0.7
2007	24.24	2.36	2.2
2008	25.79	6.39	4.1
2009	25.37	2.37	9.9
2010	27.56	4.39	5.1
2011	28.37	2.94	5.3
2012	29.2	2.93	5
2013	29.99	2.71	2.87
2014	30.7	2.37	3.5
2015	30.9	0.65	2.7
2016	31.8	2.91	2.2

المصدر :مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات،وزارةالاقتصادوالتخطيط

يلاحظ من الجدول اعلاه تزايد عدد السكان من ٢٠.٥ مليون نسمة (سعوديين وغير سعوديين) عام ٢٠٠٠م الى تقريبا ٣٢ مليون نسمة عام ٢٠١٦م بمعدل نمو سنويبمسوط ٣%، كما ان معدلات التضخم بلغت متوسط ٥ % اخر عشر سنوات. مما كذلك يوجد تحدى على المملكة لمواجهة توفير متطلبات هذه الزيادة السكانية من خدمات عديدة ومتنوعة من زيادة في النفقات العامة التعليمية والصحية وتوفير المياه والكهرباء الاسكان.(٢)

(١) مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، اعداد متنوعة.(٢٠٠٢ – ٢٠١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2)AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman ofthe Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." LivingEnergy No. 7 (November): 76–81.)

٣

-الصادرات والواردات وموقف الميزان التجاري

الجدول التالي(جدول رقم ٣) يبين تطور الصادرات السعودية والواردات ومعدلات النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م الى عام ٢٠١٦م، وبيان الفائض أو العجز في الحساب التجاري خلال تلك الفترة (١).

جدول رقم (٣)

السنة	الصادرات مليون ريال	نمو%	الواردات السلعية مليون ريال	نمو %	فائض او عجز الحساب الجاري مليون ريال
2000	290553	5.3	113240	3.63	53689
2001	254898	-12.3	116931	3.26	35075
2002	271741	6.608	121088	3.56	44524
2003	349664	28.68	138435	14.3	87228
2004	472491	35.13	177659	28.3	184856
2005	677144	43.31	222985	25.5	337463
2006	791339	16.86	261402	17.2	371003
2007	874403	10.5	338088	29.3	349985
2008	1175482	34.43	421753	24.7	496208
2009	721109	-38.7	358378	-15	362731
2010	941785	30.6	400739	11.8	541046
2011	1367620	45.22	493450	23.1	594540
2012	1456390	6.491	583470	18.2	617860
2013	1409523	-3.22	630580	8.07	507910
2014	1284122	-8.9	652000	3.4	276590
2015	763313	-40.6	655000	0.46	-212700
2016	688423	-9.81	525500	-19.8	-103300

المصدر :مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات،وزارةالاقتصادوالتخطيط

يتبين من الجدول اعلاه ارتفاع معدلات الصادرات للمملكة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨م وبمعدلات نمو تجاوزت ٤٠% (عام٢٠٠٥م) وذلك بسبب الارتفاع المستمر في اسعار برميل النفط مع زيادة انتاج المملكة من النفط وهذا الذى ادى الى ارتفاع مدلات نمو الصادرات التي تعتمد في مكوناتها على النصيب الاعظم من الصادرات النفطية التي تصل الى نسبة ٩٠ % من حجم صادرات الملكة (٢) بينما انخفضت بمعدل (-٣٨.٧ % عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الازمة المالية العالمية والتي صاحبتها انخفاض كبير في اسعار النفط وكذلك الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار النفط الذى ابتدئ من منتصف عام ٢٠١٣م حيث انخفض معدل نمو الصادرات الى (-٣.٢٢%) و الى -٨.٩٠ % عام ٢٠١٤ ، الى ٤٠.٦ % عام ٢٠١٥ ، الى -٩.٨١ عام ٢٠١٦ ، أي ان العائد من التصدير عام ٢٠١٥ و عام ٢٠١٦م انخفض بأكثر من ٥٠ % عن عام٢٠١١، وعام ٢٠١٢م ، هذا مع الزيادات المستمرة فيالواردات السلعية للمملكة . مما ادى الى حدوث عجز فى الحساب التجاري لأول مرة عام ٢٠١٥م بقيمة ٢١٢٧٠٠ مليار ريال، و١٠٣٣٠٠ مليار ريال عام ٢٠١٦م. مما يعكس

(١) مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، اعداد متنوعة.(٢٠٠٢ – ٢٠١٧)

(2)Cherif,Reda,and Fuad Hasanov.2014"Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions." Paper prepared for the IMF conference onEconomic Development, Diversification,and the Role of the State, Kuwait City, April 30–May1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3) Bourland, B. and Gamble, P. (2011). "Saudi Arabia's coming oil and fiscal challenge," Jadwa Investments, July 2011.

تحديا امام المملكة يستلزم العمل على تنويع مصادر الصادرات وعدم تركيزها على الصادرات النفطية فقط، لذلك يستتبع ذلك زيادة وتنويع الانتاج الزراعيوالصناعيوالخدمي(١) وزيادة وجذب الاستثمارات وخاصة الموجهة للصادرات (١)، مع تخفيض وترشيد للواردات السلعية غير الضرورية.

٤-الايرادات العامة والمصروفات العامة وفائض/عجز الموازنة وتطور الدين العام

الجدول التالي رقم (٤) يبين تطور الايرادات العامة والنفقات العامة للمملكة خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٦ مع بيان لتطور الدين العام (٢)

جدول رقم (٤)

السنة	الايرادات العامة مليون ريال	نمو %	المصروفات العامة مليون ريال	نمو %	فائض/ عجز الميزانية العامة مليون ريال	أجمالي الدين العام
2000	258065	-	235322	-	22743	-
2001	228159	-11.6	255140	8.422	-26981	589211
2002	213000	-6.64	223500	-12.4	-20500	614000
2003	293000	37.6	257000	14.99	26000	659811
2004	392291	33.9	285200	10.97	107091	475000
2005	564335	43.9	346474	21.48	217861	459647
2006	673682	19.4	393322	13.52	280360	364622
2007	642800	-4.58	466248	18.54	176552	266762
2008	1100993	71.3	520069	11.54	580924	235034
2009	509805	-53.7	596434	14.68	-86629	225108
2010	741616	45.5	653885	9.632	87731	166999
2011	1117792	50.7	826700	26.43	291090	135499
2012	1247400	11.6	873305	5.637	374090	83848
2013	1156360	-7.3	976014	11.76	180350	60118
2014	1044366	-9.69	1109903	13.72	-65540	44260
2015	615900	-41	978100	-11.9	-362200	142260
2016	519400	-15.7	830500	-15.1	-311100	316580

المصدر :مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات،وزارةالاقتصادوالتخطيط

يتبين من الجدول اعلاه انخفاض معدلات نمو الايرادات العامة في عام ٢٠٠٩م بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط وكذلك عام ٢٠١٣و٢٠١٤و٢٠١٥و٢٠١٦و٢٠١٧ مما انعكس على الايرادات العامة بالانخفاض بسبب اعتمادها الكبير ٩٠% على العائدات من النفط بينما ارتفعت معدلات النفقات العامة ونتج عن ذلك عجز الموازنة بأكثر من ٦٥ مليار ريال عام ٢٠١٤، ٣٦٢مليار ريال في٢٠١٥، ٣١١ مليار في٢٠١٦،وأدى ذلك الى ارتفاع الدين العام من ٤٤مليار ريال عام ٢٠١٤ الى ١٤٢مليار ريال عام ٢٠١٥ والى ٣١٦ مليار ريال عام ٢٠١٦. (٣)

(1)Alsweilem, K., Cummine, A., Rietveld, M. and Tweedie, K. (2015). "Sovereign investor models: Institutions and policies for managing sovereign wealth," Belfer Center for Science and International Affairs and the Center for International Development, Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

(٢) مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، اعداد متنوعة. (٢٠٠٢ – ٢٠١٧)

(3) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish … [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015...Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المشكلات الاقتصادية الحالية والتحديات الناشئة

مقدمة

تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال ما يقرب من الخمسون عاما الماضية مستفيدة من التطورات الايجابية التي شهدتها اسواق النفط خلال تلك الفترة اضافة الى التركيز منذ البداية على دور القطاع الخاص وريادته في التنمية الاقتصادية كخيار استراتيجي(١). ونفذت المملكة خلال تلك الفترة تسع خطط للتنمية الاقتصادية اتسمت بشموليتها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. وكان من نتائج هذه الخطط أن نمت جميع القطاعات الاقتصادية بمعدلات جيدة مدعومة بوفرة وحداثة مرافق البنية التحتية التيانجز معظمها خلال فترات خطط التنمية الثلاث الاولى نتيجة للتخطيط الاقتصاديالسليم، واصبحت بعدها البنية التحتية أحد الروافد الهامة لتحقيق اهداف خطط التنمية المتتابعة ولم تقتصر نتائج التخطيط الاقتصاديفي المملكة على الجانب المادي بل شملت هياكل مواردها البشرية والاجتماعية. فعلى العكس من بدايات سنوات التخطيط الاولى والظروف المحيطة في ذلك الوقت ، فانه مع انتهاء خطة التنمية التاسعة اصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بتنوع في القاعدة الاقتصادية وفى مصادر الدخل واكتمال البنية الاساسية والخدمات العامة ونتيجة لذلك تطورت الموارد البشرية بدرجة ادت الى سعودة معظم وظائف القطاع العام ، ووفرت المزيد من الموارد البشرية ذات المهارات المتنوعة المواكبة لمتطلبات سعودة وظائف القطاعين الخاص والعام وخلال السنوات الاخيرة اتخذت حكومة المملكة عددا من القرارات الهامة لاستمرار دفع عملية اعادة هيكلة الاقتصاد وتهيئته لمسايرة التطورات المحلية والاقليمية والدولية في الوقت وكما تؤكد منجزات خطط التنمية في المملكة ،(٢) فإن منجزات الاقتصاد السعودي لا تقاص بالمؤشرات الاحصائية فقط على الرغم من اهميتها القصوى في تقويم الانجاز ولكنها تقاس ايضا بقدرتها على تلبية احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل وتحقيق الرفاه الاقتصاديوالاجتماعي للمواطن . ويتطلب الرصد الدقيق لمنجزات التنمية الشاملة والمستدامة في المملكة الاخذ في الحسبان التقلبات التي تشهدها السوق النفطية وانعكاساتها على موارد الميزانية العامة للدولة وعلى أولويات السياسة الاقتصادية الكلية.

اهم التحديات التي يواجها الاقتصاد السعودي .

يؤكد معظم المحللين الاقتصادين بأن اهم التحديات التي يواجهها حاليا الاقتصاد السعودي وكذلك التي سوف يواجهها فى المستقبل تتمثل في النقاط الاتية: -

١-تتنامى ظاهرة العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين اجزاء الاقتصاد العالمي وفعالياته المختلفة، وتنامى حجم المبادلات التجارية في ظل تحرير نظام التجارة العالمية وما يثيره من تحديات المنافسة القوية للمنتجات المحلية والاستثمارات وهو ما يتطلب استمرار تهيئة السوق المحلى للمنافسة وجذب الاستثمارات والتقنية الضرورية لتطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بتنويع مصادر الانتاج بحيث لا يمثل الناتج النفطي النسبة الاكبر من الناتج المحلى للمملكة. (٣)

---

(1)Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007

(٢) مجلةالاقتصاد،المملكة ... مؤشراتإيجابية ... ومعدلاتنموغيرمسبوقة،المملكةالعربية.السعودية،السنةالسابعةوالعشرون،العدد3804،سبتمبر،2004

(٣)مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

كما يتبين من الجدول رقم (٥) يمثل الناتج النفطي ما يقرب من ٥٠ % من الناتج المحلى الإجماليوانخفاض مساهمة الناتج الصناعيوالزراعيوالخدمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٥
الناتجالمحليالإجماليحسبالأنشطةالاقتصاديةالرئيسة (بالأسعارالجارية (مليونريال)

النشاط/السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلى الإجمالي	1975543	2510650	2759906	2799927	2836314	2453500	2424200
التعدينوالتحجير	821228	1215518	1311448	1,232,823	1,130,054	600,508	539,473
%	41.9	48.8	48	44.4	40.2	24.7	22.5
الصناعاتالتحويلية (تشملتكريرالنفط)	218171	252003	270180	278,071	306,189	311,215	311,959
%	11.1	10.1	9.9	10	10.9	12.8	13
المرافقالعامة (الكهرباءوالغازوالماء)	26281	28285	30076	30,623	32479	36,067	38,395
%	1.3	1.1	1.1	1.1	1.2	1.5	1.6
النشاط الزراعي **	47063	48163	49816	60,403	63,164	64,267	64,952
%	2.9	1.9	1.8	2.2	2.2	2.6	2.7
التشييد والبناء	90780	107021	118513	134,588	152,965	162,975	159,575
%	4.6	4.3	4.3	4.8	5.4	6.7	6.7
تجارةالجملةوالتجزئةوالمطاعموالفنادق***	133685	143184	199616	212,698	225,420	231,744	228,005
%	11.3	12.5	8.5	9.1	9.3	9.2	8.9
النقل والتخزين والاتصالات***	96460	109768	120858	128,620	136,602	144,519	148,509
%	8.2	9.6	5.2	5.5	5.7	5.7	5.8
خدماتالمالوالتأمينوالعقاروخدماتالأعمال***	156667	159920	199930	218,369	225,598	230,836	237,380
%	13.3	13.9	8.8	9.2	9.4	9.1	9.2

المصدر :الهيئةالعامةللإحصاء *.لايشملرسومالاستيراد. **يشملالزراعة،والغابات، وصيدالأسماك

*** الارقام بالأسعار الثابتة

٢-الحاجة الى العمل على استقرار الايرادات الحكومية وتنويع مصادرها.(١) ظلت الموازنة الحكومية تتعرض لضغوط متفاوتة وفقاً لتقلبات اسعار النفط في الوقت الذي تتنامى الاحتياجات لمواصلة تمويل برامج التنمية وصيانة وتطوير التجهيزات الاساسية وتوفير الخدمات العامة للسكان الذين تتزايد اعدادهم ومقابلة ما تمليه المتغيرات العالمية والاقليمية والمحلية. وحيث أن كثيراً من التجهيزات الاساسية قد تم إنشاؤها خلال خطط التنمية الاولى (١٣٩٠/ ١٣٩٤ هـ -١٩٧٤/١٩٧٠م) والثانية (١٣٩٩/١٣٩٥هـ -١٩٧٩/١٩٧٥ م) والثالثة (١٤٠٤/١٤٠٠هـ -١٩٨٤/١٩٨٠م) فإن الحاجة تتطلب المزيد من الاستثمارات فى مجال صيانة تلك التجهيزات وربما تجديدها الأمر الذي يتطلب المزيد من الموارد للوفاء بتلك الاحتياجات مع المحافظة على التوازن الماليفي الاقتصاد المحلى.(٢) وهنا تكمن أهمية ايجاد مصادر بديلة ومساندة للإيرادات النفطية، لتنويع مصادر الدخل المحلى وتوسيع قاعدة الايرادات العامة مع الأخذ فى الاعتبار ترشيد الانفاق والعمل على توازن

(١)مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي ، **تقرير ٢٠٠٤ ، واعداد متنوعة**

(2) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015...Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

الانفاق العام مع الايرادات الحكومية ولعل الاستمرار في دعم وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص سيحفزه على الاستثمار في قطاع التجهيزات الاساسية وإدارتها على اسس السوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-تحديات توفير المياه والضغط على الموارد المائية: تشير التقديرات الى أن الطلب الإجمالي المحلى على المياه في المملكة يزداد بمعدل ١.٤ في المئة سنوياً، حيث يقدر أن تبلغ مع نهاية عام ٢٠٢٠ حوالي٢٧.٧٦ مليار متر مكعب (١). وذلك وفقاً لتقديرات كلا من وزارة المياه والكهرباء وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط. ووفقا لأرقام وزارة الاقتصاد والتخطيط فإن إجماليإستهلاك المياه في المملكة قد تزايد بمقدار ٧.٥ اضعاف منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب الزيادة السكانية المتسارعة نسبياً ونمط الاستهلاك للقطاعات الانتاجية ولاسيما القطاع الزراعي، وتوسع نمو المدن والقرى،وارتفاع النمو في الطلب الصناعي.

٤-التمويل،يتزايد معدل الطلب على الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والاتصالات والنقل وغيرها من المرافق وذلك تبعاً لزيادة معدلات النمو السكانيالذي تشهدها المملكة. وحيث تشير الاحصاءات الى ان سكان المملكة بلغ نحو ٣١.٨ مليون عام ٢٠١٦ ومن المتوقع ان يصل نحو ٣٣ مليون بحلول عام ٢٠٢٣ وذلك على ضوء نتائج تعداد العام للسكان والمساكن الذي تم اجراءه (٢)

وتثير معدلات نمو السكان العالية نسبياً تساؤلات حول مصادر التمويل اللازمة للقيام بالمشروعات الاساسية لتلبية الاحتياجات المستقبلية في المرافق العامة

٥-تعد المملكة اعلى دول العالم في معدل النمو السكاني حيث تشير أحدث الاحصاءات الصادرة من مصلحة الاحصاءات العامة الى ان عدد سكان المملكة ينمو بمتوسط ٢.٨ في المئة سنويا الامر الذي يؤدى الى زيادة الضغط على الخدمات السكنية والصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والاتصال (٣)

ويؤدى النمو السكاني المرتفع الذي تشهده المملكة بإحداث المزيد من التحديات حيث يتطلب

١-المزيد من الانشاءات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب القائمة في مختلف المراحل والى استمرار تحسين نوعية العنصر البشرى وتهيئته للمساهمة في عملية التنمية

٢-أهمية إيجاد فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يتطلب العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالقطاعات الانتاجية

٣-أهمية العمل على ايجاد الية لتحقيق المواءمة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل وهو ما يتطلب بدوره تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعمالة السعودية بما يلائم متطلبات سوق العمل وربما إضفاء المزيد من المرونة على سوق العمل بالمملكة لاستعجاب أكبر قدر ممكن من طالبيالعمل.

والجدول التالي(رقم٦) يبين التطور الحادث في زيادة اعداد السكان -السعوديين وغير السعوديينوأجمالي القوى العاملة ومعدلات البطالة

ونتيجة ارتفاعمعدلات النمو السكاني تشير توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط الى أنه من المتوقع أن يزدادالضغط على الموارد الآتية:

١-المياه: حيث من المتوقع أن ينمو الطلب عليها لأغراض البلدية بنسبة ٢.٨ % ليرتفع الاحتياج السكانى الى ٣.١ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١.٨ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠

---

(١)مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، **تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة**

(٢) صندوق النقد الدولي، التقرير القطري الصادر رقم ١٥/٢٥١ فيسبتمبر، ٢٠١٥

(3) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015...Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول ٦

اعداد السكان سعوديين وغير سعوديينوأجمالي القوى العاملة ومعدلات البطالة

السنة	عدد السكان السعوديين	عدد السكان غير السعوديين	الإجمالي	أجمالي القوى العاملة المشتغلون	معدل البطالة سعوديين	معدل البطالة غير سعوديين	معدل البطالة أجمالي %
2000	14925536	5548087	20473623	5713345	8.15	1.11	4.57
2001	15291937	5684285	20976222	5808615	8.34	0.93	4.62
2002	15667333	5823827	21491160	5913009	9.66	0.79	5.27
2003	16051945	5966794	22018739	5875041	10.35	0.79	5.56
2004	14621436	6107906	22529342	5411795	10.97	0.80	5.82
2005	16854157	6264837	23118994	6145564	11.52	0.80	6.05
2006	17270181	6408668	23678849	6384403	12.02	0.80	6.25
2007	17691236	6551242	24242578	6656841	11.00	0.40	5.6
2008	18115550	6691723	24807273	7121658	9.80	0.4	5.1
2009	18543246	6830266	25373512	8147992	10.50	0.30	5.4
2010	18973615	8589817	27563432	7951033	11.1	0.40	5.6
2011	19405685	8970670	28376355	8779634	12.40	0.40	5.7
2012	19838448	9357447	29195895	9577034	12.10	0.10	5.5
2013	20271058	9723214	29427299	10904456	12.0	0.4	5.6
2014	20702536	10067839	30770375	11262087	11.8	0.7	5.7
2015	21129960	10391458	31521418	11823876	11.50	0.5	5.6
2016	20,081,582	11,705,998	31852525	12012128	12.3	0.5	5.5

المصدر :مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات،وزارةالاقتصادوالتخطيط

٢-الطلب على الاسكان من المتوقع ان يرتفع أجمالي الطلب على الوحدات السكنية ليبلغ نحو ٦.٥ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٤ مليون وحدة عام ٢٠٠٤ وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة

٣-من المتوقع ان يتأثر الطلب على الاتصالات بالنمو في عدد السكان والمساكن ليصل الطلب الى نحو ١١ مليون خط هاتفي ثابت عام ٢٠٢٠

٤-من المتوقع ان ينمو الطلب على الكهرباء وفقاً لمعدلات نمو السكان والمساكن وكذلك نمو النشاط الاقتصادي حيث من المتوقع ان يصل الحمل الذرويالذي يلبى الزيادة في الطلب الى نحو ٥٩ مليون كيلو واط في عام ٢٠٢٠ (١٤٤٠/١٤٤١هـ)

٥-من المتوقع ان ينمو الطلب على خدمات النقل بين مختلف مناطق ومدن المملكة بنسبة ٣ في المئة سنويا.

٦-وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط الى أن القوى العاملة السعودية ستبلغ نحو ٨.٢٦ مليون عامل عام ٢٠٢٠ حيث من المتوقع ان تنخفض العمالة غير السعودية وفقا لرؤية ٢٠٢٠. (١)

ولا شك ان العوامل اعلاه هي تحديات يمكن النظر اليها على انها فرص ستتيح للقطاع الخاص المزيد من فرص المشاركة والتوسع فى الفرص الاستثمارية المتاحة فى السوق المحلية.(٢)

(١)مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015...Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثالث

الاصلاح الاقتصاديفي مواجهة التحديات الاقتصادية للمملكة العربيةالسعودية

أولاً: مقومات مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية

مقدمة

من خلال العرض السابق لأهم التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه المملكة والتيتلزمالمملكة العمل على مواجهتها .(١) تتمركز وسائل مواجهة هذه التحديات الاقتصادية وعلاج المشكلات الاقتصادية والتخفيف من أثارها على الاقتصاد السعوديفياربع محاور أساسية تتمثل فيتنويع وزيادة مصادر الإنتاج المحلى الزراعيوالصناعي وتحديثه والعمل على تطويره ،كذلك تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة ، كذلك زيادة وتنمية الصادرات السعودية ، وكذلك العمل جذب الاستثمار وتشجيعه . (٢). ويعتبرالاهتمام بهذه السياسات الاصلاحية من الأمور الأساسية للنهوض بأية دولة وتساعدها على مواجهة اية تحديات وعلاج أية أزمات، ونتناول فيما يلي عرض لهذه المقومات التي يمكن استخدمها لمواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة والمستقبلية.(٣)

١-تنويع وزيادة الإنتاج المحلى الزراعيوالصناعي وتحديثهوتطويره:

مما لا ريب فيه أن مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية تتطلب ضرورة زيادة الإنتاج المحلى السعودي

جدول (٧)

الناتج المحلى الإجماليبالأسعار الجارية (بدون رسوم الاستيراد) والناتجالنفطيمليون ريال

السنة	إجمالي الناتج المحلي	قطاع النفط	الحصة	القطاع غير	الحصة
٢٠٠٠	697007	289165	41.48	407842	58.52
٢٠٠١	686296	255509	37.6	423654	62.4
٢٠٠٢	707067	263511	37.7	436169	62.3
٢٠٠٣	804648	330389	41.5	466172	58.5
٢٠٠٤	938771	424104	45.6	505842	54.4
٢٠٠٥	1182514	618291	52.7	554108	47.3
٢٠٠٦	1335581	707727	54.6	588730	55.4
٢٠٠٧	1442572	788823	55.51	641948	54.49
٢٠٠٨	1786143	1081226	61.0	689977	39.0
٢٠٠٩	1409124	662212	40.9	737488	59.1
٢٠١٠	1975543	881820	45	822877	55.0
٢٠١١	2493365	1276416	51.2	1216949	48.5
٢٠١٢	2759906	1376576	50.4	1329802	49.9
٢٠١٣	2799927	1290789	46.2	1479296	53
٢٠١٤	2803349	1197414	42.6	1605935	56.8
٢٠١٥	2396512	659,670	27.2	1731373	71.5
٢٠١٦	2398282	601,129	25.1	1797153	74.1

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

---

(1) Saudi Arabia : tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish … [et al.]. – Washington, D.C. : International Monetary Fund, 2015.. pages ; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

(2)Van der Ploeg, Frederick (2010): Voracious transformation of a common nat-ural resource into productive capital, International Economic Review 51,365-381.

(٣) د. جلال الشافعى،الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب فى مواجهتها،جامعة الزقازيق،٢٠٠٨،ص٥:٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعيوالصناعي وتحديثه وتطويره،لكي يستطيع التوصل الى الاكتفاءالذاتيفيالاستهلاك المحلى بقدر الإمكان بنسب كبيرة، ومواجهة الموجات التنافسية العالمية الشرسة في الأسواق الخارجية، وتنمية الصادرات، حيث اعتمد الناتج المحلى الإجمالي للمملكة على المنتجات النفطية بنسب كبيرة قد تصل الى النصف في بعض الاعوام ثم يليها النشاط الخدمي. ويتضح ذلك من الجدول رقم (٧). حيث بتبين ارتفاع نصيب الناتج النفطي من أجمالي الناتج الى أكثر من ٥٠ % في عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبلغ ٦١ % من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٨، وقد انخفض الى ٢٧.٢ % عام ٢٠١٥ و٢٥.١ % عام وذلك بسبب الانخفاض الكبير فى سعر برميل النفط. حيث انخفض السعر من ٩٤.٧٧ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨، ١٠٧.٨٢دولار، ١١٠.٢٢ دولار، ١٠٦.٥٣ دولار، ٩٧.١٨ دولار عام ٢٠١٣،٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٤ على التوالي الى ٤٩.٩ دولار، ٤١ دولار عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي. (١) .

جدول (٧)

الناتج المحلى الإجماليبالأسعار الجارية والنشاط الخدميوالصناعيوالزراعي مليون ريال

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	نشاط الخدمات	الحصة المئوية	النشاط الصناعي	الحصة المئوية	النشاط الزراعي**	ة%
٢٠٠٠	697007	294438	42.24	68290	9.8	34973	5.0
٢٠٠١	686296	305878	45	69206	10.2	35708	5.3
٢٠٠٢	707067	314351	44.9	72975	10.4	36101	5.2
٢٠٠٣	804648	337966	42.4	86267	10.8	36454	4.6
٢٠٠٤	938771	366866	39.5	95827	10.3	37187	4
٢٠٠٥	1182514	403177	34.4	110706	9.4	38280	3.3
٢٠٠٦	1335581	424440	32.7	123912	9.6	39373	3
٢٠٠٧	1442572	462299	32.31	136509	9.5	40154	2.8
٢٠٠٨	1786143	494657	29.73	147873	8.28	41136	2.3
٢٠٠٩	1409124	544120	38.87	146673	10.4	41419	3.0
٢٠١٠	1975543	776946	39.6	218171	11.1	47063	2.9
٢٠١١	2493365	862452	34.6	252003	10.1	48163	1.9
٢٠١٢	2759906	971479	35.6	270180	9.9	49816	1.8
٢٠١٣	2799927	1063460	38.8	278,071	13.0	60,403	2.2
٢٠١٤	2803349	1149586	40.9	306,189	10.9	63,164	2.2
٢٠١٥	2396512	1274557	52.5	311,215	13.0	64,267	2.6
٢٠١٦	2398282	1306409	54.5	311,959	13.01	64,952	2.7

** يشمل الزراعة والغابات وصيد الاسماك

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

وبالنظر الى الانشطة الاخرى غير النفطية يتبين تدنى مساهمة الانتاج الزراعيوالصناعي بالنسبة لمساهمتهم في الناتج المحلى الإجمالي. حيث بلغ مساهمة الناتج الزراعي الى اقل من ٣ % بداية من عام ٢٠١٠ الى عام ٢٠١٦، وبلغ مساهمة الناتج الصناعي بمتوسط نسبة ١٠ % حيث بلغ ١٠.١ %، ٩.٩ %، ١٣%، ١٠.٩ %، ١٣، ١٣.١ % عام ٢٠١٥،٢٠١٤،٢٠١٣،٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٦ على التوالي(٢).

ممايعكس ضرورة العمل على زيادة وتنويع مصادر الانتاج الزراعيوالصناعيوالحمى.

---

(١)مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

(٢)مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير الإحصائي السنوي، تقرير ٢٠٠٤، واعداد متنوعة

وذلك بإتباع ما يلي:(١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١/١-وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتقليص الفجوة الغذائية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، مثل القمح والذرة، وإعطاء الأولوية للمحاصيل ذات الميزة التنافسية والتصديرية، والاهتمام بصناعة التقاوي، وإحكام الرقابة على إنتاجها وتداولها، وتنظيم الاستثمار فياستصلاحالأراضي، وزيادة معدل التكثيف المحصول بطريقة مستديمة

٢/١-والتوسعفي سياسة استصلاحواستزراعالأراضي الزراعية لزيادة الرقعة الزراعية،واستمراراستنباط الأصناف العالية الإنتاجية والمقاومة للأفات والتي تتناسب مع طبيعة التربة الزراعية بالمملكة والطقس.

٣/١-تطوير نظم الريفيالأراضي القديمة لرفع الإنتاجية وتوفير المياه لبرامج الاستصلاحالزراعي.

٤/١-التركيز على بحوث زيادة إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية،واستخدام البيوتكنولوجى في التحسين الوراثيوالتناسلي، وكفاءة الاستفادةالذاتية، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاءالذاتيفي اللحوم والألبان.

٥/١-توفيرالتقاوي ذات الإنتاجية العالية، وكذلك الأسمدة الكيماوية.

٦/١-منح حوافز للمنتجين الزراعيين، والقروض الميسرة التي تساعدهم على زيادة الإنتاج.

٧/١-التأكيد على زيادة الإنتاج من خلال زيادة كمية الإنتاج، وتخفيض وقت الإنتاج.

٨/١-التأكيد على زيادة الجودة، لإنتاج سلع ومحاصيل ذات جودة عالية، وتكلفة منخفضة، تجعلها في موقف تنافسيمتميز.

٩/١-تشجيع النمو الصناعي من خلال تطبيق أساليب جديدة، مبنية على الشراكة القوية بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتقليل الفاقد الصناعي، والتحكم في عناصر تكلفة خطوط الإنتاج وتحديث وميكنة الآلات.

١٠/١-إتباع نظم الإنتاج ذات التقنيات العالمية، مثل نظام التصنيع بمساعدة الحاسب الآلي، ونظم التصنيع المرنة، ونظم التوقيت المحددة، وإدارة الجودة الشاملة. الخ.

١١/١-وضع معاملة ضريبية مميزة لأنشطة التصنيع

٢-تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة

لايزال اقتصاد المملكة العربية السعودية شديد الاعتماد على الايرادات النفطية في دعم النمو ويحتل اكثر من ٩٠ % من ايرادات الموازنة العامة ، كذلك تواجه المملكة مشكلة زيادة النفقات العامة مع التوقع باستمرار هذه الزيادة بسبب عدة عوامل منها الصراعات المسلحة والسياسية في المنطقة ، كذلك بسبب الزيادة المستمرة للسكان ولارتفاع اسعار السلع والخدمات المستوردة كل هذا ادى الى زيادة النفقات العامة مع انخفاض الايرادات ادى الى عجز الموازنة العامة للمملكة، كل هذا يضع تحديات امام صانع السياسة على ضرورة ايجاد مصادر متنوعة للإيرادات تعزز موارد الدولة مع تقليل(١) و ترشيد النفقات العامة لمعالجة العجزفي الموازنة ولضمان الاستمرار في تمويل برامج التنمية ، والجدول التالي يبين الايرادات العامة والنفقات العامة للمملكة ومصادرها .

يتبين من الجدول التالي (جدول ٨) اعتماد الايرادات العامة على الايرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيراداتحيث بلغت نسبة مساهمتها ٩٠.٣٨ %، ٩٢.٥٤، ٩١.٧٨، ٨٩.٥١، ٨٧.٤٥ %، عام ٢٠١٠، ٢٠١١،

---

(١) د/ جلال الشافعي، الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب فى مواجهتها جامعة الزقازيق،٢٠٠٨، ص٥٠:٥٢

(1)Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007.

٢٠١٢،٢٠١٣، ٢٠١٤ على التوالي ويلاحظ انخفاض النسبة عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ الى ٧٢.٤٨ %، ٦٤.٢٥ % على التوالي ويرجع ذلك لانخفاض الاسعار العالمية للنفط مما ادى الى انخفاض قيمة الايرادات النفطية مع ثبات اسعار قيمة الايرادات الغير نفطية (الضرائبوالرسوم، والايرادات من ممتلكات الدولة غير النفطية) مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمتها من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧.٤٦ %،٨.٢٢ %، ١٠.٤ %،١٢.٥ %، ٢٧.٥ %، ٣٥.٧ % عام ٢٠١٥،٢٠١٤،٢٠١٣،٢٠١٢،٢٠١١، ٢٠١٦ على التوالي.

ويتبين مدى انخفاض الايرادات الغير نفطية في مساهمتها في تعزيز ودعم الايرادات العامة.

جدول رقم (٨)

الايرادات العامة للمملكة والنفقات العامة مليون ريال

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	%	الايرادات غير النفطية	%	المصروفات العامة	فائض/ عجز الميزانية العامة
2000	258065	214424	83.09	43641	16.91	235322	22743
2001	228159	183915	80.61	44244	19.39	255140	-26981
2002	213000	166100	77.98	46900	22.02	223500	-20500
2003	293000	231000	78.84	62000	21.16	257000	26000
2004	392291	330000	84.12	62291	15.08	285200	107091
2005	564335	504540	89.4	59795	10.6	346474	217861
2006	673682	604470	89.73	69212	10.27	393322	280360
2007	642800	562186	87.46	80614	12.54	466248	176552
2008	1100993	983369	89.32	117624	10.68	520069	580924
2009	509805	434420	85.21	75385	14.79	596434	-86629
2010	741616	670265	90.38	71351	9.62	653885	87731
2011	1117792	1034360	92.54	83432	7.46	826700	291090
2012	1247400	1144820	91.78	102580	8.22	873305	374090
2013	1156360	1035050	89.51	121315	10.49	976014	180350
2014	1044366	913350	87.45	131020	12.55	1109903	-65540
2015	615900	446400	72.48	169471	27.52	978100	-362200
2016	519400	333700	64.25	185700	35.75	830500	-311100

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويتبين من الجدول عالية تزايد قيمة المصروفات العامة (انخفضت نسبة المصروفات من ٣٩.٩ % من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٥ الى ٣٣.٨ عام ٢٠١٦) مما ادى الى تزايد العجز فى الموازنة العامة حيث بلغ ٦٥٥٤٠ مليار عام ٢٠١٤، ٣٦٢٢٠٠ مليار ريال عام ٢٠١٥، ٣١١١١٠ مليار ريال عام ٢٠١٦ و٣٥٠ مليار عام ٢٠١٧. وذلك يفرض تحديات على صانع القرار. مما يعكس ضرورة العمل على زيادة وتنويع مصادر الايرادات (١)، وذلك بإتباع ما يلي:

(1)Alawaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): 76–81.
(-)Alhouti, Aljowhara. 2013. "Deployment of Solar Energy in Saudi Arabia: A Case Study." Georgetown University Law School.
http://gwujeel.files.wordpress.com/2013/09/johara-alhouti.pdf.

١-وضع نظام ضريبي متعدد متكامل يتماشى مع متطلبات العصر بحيث يشمل جميع الصور الفنية للضرائب (ضريبة القيمة المضافة، ضريبةالدخل، والضريبةالعقارية، .....الخ)(١)

٢-وضع نظام للرسوم يتماشى مع الخدمات التي تقدمها المملكة بحيث يجب ان تكون الخدمة او السلعة التي تقدمها الدولة بمقابل.

٣-الاتجاه نحو ترشيد وخفض الدعم وخاصة دعم الطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-خفض وترشيد النفقات العامة للدولة وفى ذلك ضرورة زيادة الاتجاه نحو الخصخصة .

٥-العمل على خفض الواردات وزيادة الصادرات لخفض عجز ميزان المدفوعات

٧-تشجيع انشطة الخدمات وخاصة السياحية والترفيهية التي تدر عائد على المملكة.

٣-تنمية الصادرات خاصة غير النفطية:

تعد الصادرات السلعية من أهم مكونات الميزان التجاريالسعودي لكونها تمثل أداة رئيسية لتقليل العجز الناشئ من تزايد المدفوعات للواردات السلعية ، ومن الثابت أن حجم الصادرات بصفة عامة ، أو نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الإجمالي هو المؤشر الحقيقي للقوة الاقتصادية لأى دولة ، وقضية تنمية الصادرات بالنسبة للمملكة تعد قضية أساسية ومحورية ، بما تساهم به من توفير النقد الأجنبي ، وإعادة التخصيص الكفء للموارد ، وتعد سياسة تنمية الصادرات وتشجيعها ركنا أساسيا لمواجهة التحديات الحالية ، الا ان مازالت المملكة تعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات النفطية وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية كما يتبين من الجدول التالي (جدول ٩) تغلب الصادرات النفطية على النسب العظمى من الصادرات حيث بلغت ما بين ٨٥ الى ٩٠ % ،

جدول (٩)

صادرات المملكة النفطية وغير النفطية — مليون ريال

السنة	الصادرات مليون ريال	الصادرات النفطية	النسبة %	الصادرات غير النفطية مليون	النسبة %	الوااردات السلعية	فائض او عجز الحساب
2000	290553	265747	91.46	34806	8.54	113240	53689
2001	254898	224716	88.16	30182	11.84	116931	35075
2002	271741	239973	88.31	31768	11.29	121088	44524
2003	349664	308993	88.37	40671	11.63	138435	87228
2004	472491	415696	87.98	57194	12.02	177659	184856
2005	677144	606371	89.55	71263	10.45	222985	337463
2006	791339	705811	89.19	85528	10.81	261402	371003
2007	874403	769935	88.05	104468	11.95	338088	349985
2008	1175482	1053860	89.65	121622	10.35	421753	496208
2009	721109	611490	84.80	109619	15.2	358378	362731
2010	941785	777034	82.51	164751	17.49	400739	541046
2011	1367620	1191051	87.01	176568	12.99	493450	594540
2012	1456390	1265550	86.90	190952	13.10	583470	617860
2013	1409523	1207080	85.64	202443	14.36	630580	507910
2014	1284122	1067091	83.10	217031	16.90	652000	276590
2015	763313	573412	75.12	189901	24.88	655000	-212700
2016	688423	510729	74.19	177694	25.81	525500	-103300

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

(1) Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / prepared by Ahmed Al-Darwish ... [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015.. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

وانخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية حيث بلغت ما بين ١٠ % الى ١٥ % وان كانت زادت نسبتها الى حوالي ٢٥ % وانخفاض الصادرات النفطية الى ما يقرب من ٧٥ % عام ٢٠١٥، ٢٠١٦ ويرجع ذلك كما أشرنا سابقاً الى انخفاض سعر النفط. ومع زيادة الواردات ادى الى عجز الحساب الجاري عام ٢٠١٥ بمبلغ ٢١٢ مليار ريال ومبلغ ١٠٣ مليار ريال عام ٢٠١٦. لذلك يفرض هذا الوضع تحدياً يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات تعمل على تشجيع وزيادة الصادرات والعمل على خفض الواردات.

ولتحقيق تنمية صادرات المملكة يتعين إتباع ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-زيادة إنتاجية مدخلات الإنتاج،وارتفاعالجودة، وتوفير المنتج المحلى بالشروط والمواصفات وخصائص الجودة المتسقة مع متطلبات السوق العالمية، وبالأسعار القادرة على المنافسة دوليا، وفى التوقيت المناسب.

٢-تنويع قاعدة الإنتاج التصديرية خاصة الصادرات الصناعية وتخصيص صناعات معينة للتصدير

٣-الاهتمام بالصادرات الزراعية والمواد الأولية بجانب الاهتمام بالصناعات الصناعية

٤-تحرير قطاع الواردات وإلغاء الرسوم الجمركية على كثير من المنتجات المستوردة من الخارج مما يساهم في توفير المستلزمات الإنتاجية.

٥-تدبير موارد مالية تغطى المزايا والحوافز المقدمة لقطاع التصدير(١) عن طريق إنشاء صندوق يتم استخدام موارده في الإنفاق على الحوافز المالية والإعانات المقدمة للمصدرين.

٦-توافر المواد الخام المحلية والمستوردة بالمواصفات والجودة المطلوبة في الوقت المناسب وبالسعر التنافسي.

٧-توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة،والتي تنعكس على ارتفاع مستوىالإنتاجية،وانخفاض تكلفة العمالة للوحدة من القيمة المضافة.

٨-تخفيض أسعار الخدمات اللازمة للإنتاج من كهرباء واتصالاتوخلافه، حتى يمكن توافر منتج منخفض التكلفة وعاليالجودة.

٩-تكثيف جهود التصدير، والنفاذ لأسواق خارجية عالمية جديدة بجانب الأسواق الأمريكيةوالأوربية.

١٠-يجب رسم سياسات ملائمة لسعر الصرف حيث تعد أكثر فعالية من خطط حوافز التصدير ويمكن أن تحقق زيادة الصادرات(٣). ويدل هذا على أن نجاح الاقتصاد ليس رهن لسياسة واحدة أو إجراءات نمطية معينة بل أن الحاجة الى تطويرالسياسات وتغيرالأوزان النسبية لكل سياسة شرط لاستمرار النمو وتحقيق النجاح

بالإضافة الى ما سبق فهناك سياسات وإجراءات لتنمية الصادرات منها: -

١١-تبسيطواختصار إجراءات التصدير

١٢-تشجيعاندماج صغار المصدرين في شركات التصدير الكبرى

١٣-إعفاءضريبي كامل للصفقات والأنشطة المتعلقة بالتصدير

١٤-إعفاء من ضريبة المبيعات على سلع التصدير أو المواد الداخلة فيإنتاج سلع التصدير.

١٥-منح قروض تمويل الصادرات بأسعار ذات فائدة مميزة

---

(١)هناء خير الدين وأخرون "اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية - التركية ما هي المكاسب المتوقعة؟ ورقة عمل ٣٩ ، ديسمبر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٣

(٢)(اركان بوجور "سياسات التصدير وأداء التصدير: حالة تركيا"٣، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا ، مجلد ١ عدد ٢، مايو/يونيه ١٩٩٤، ص ٩.

(-)Alp, Harun, and Selim Elekdag, 2011, "The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis," IMF Working Paper, No. 11/150 (Washington: International Monetary Fund).

١٦-إعفاء أجور ورواتب الموظفين العاملين بالصناعات التصديرية من الضريبة مما قد يخفض كثيرا" من إجمالي قائمة أجور العاملين بالنسبة للمصدر.

١٧-التوسعفي النظم المالية والنقدية التي تتيح سرعة استخدام عوائد النقد الأجنبي من جانب المصدر وذلك بغرض توفير مصادر التمويل الذاتي.

ويجب العمل على تحسين جانب العرض بالنسبة للصادرات من خلال الدعم الفنيللخدمات التصديرية والاهتمام بتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير وجذب المنتجين المصدرين الأجانب حيث يجب مدهم بالطرق الفنية والمعرفة التسويقية للنفاذ الى الأسواق الأجنبية بالصادرات غير التقليدية، وإنشاء سكرتارية خاصة لبحث شكاوى المتضررين من سياسة الإغراق وفرض ضريبة لمكافحة الإغراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ــ تشجيعوحدبالاستثمار:(١)

ونتيجةلتحسينمناخالاستثمارفيالعربيةالسعودية،واستمرارارتفاعأسعاروإيراداتالنفط،فقدازدهرتالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةمنذتطبيققانونالاستثمارلعام٢٠٠٠(٢)، ويظهر الجدولالرقم(١٠) إجماليالمشروعاتالأجنبية،وقيمةتلكالاستثماراتبالمليونريالخلالالفترة (١٩٦٠-٢٠١٠)،كمقارنةبالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةقبلوبعدتطبيققانونالاستثمارالأجنبي

جدول رقم (١٠)

إجماليتدفقاتالاستثمارالأجنبيالمباشرإلىالسعوديةخلالالفترة)١٩٦٠- ٢٠١٠

الفترة	تدفقاتالاستثمار الأجنبيالمباشر بالمليونريال	نسبةالاستثمارالأجنبيالمباشر خلالالفترةإلىإجمالي الاستثمارالأجنبيالمباشر)بالمئة(	عدد المشروعات خلالالفترة	نسبةالمشروعاتخلال الفترةإلىإجماليمشروعات الاستثمارالأجنبيالمباشر)بالمئة(
١٩٦٠--١٩٩٩	١٧٥,١٥٩	٢٢,٥٢	١,٥٨٩	١٨,٠٤
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٧٦,٢٩٧	٢٢,٦٧	٣,٤٠٩	٣٨,٧١
٢٠٠٦-٢٠١٠	٧٧٧,٤٥٦	١٠٠	٨,٨٠٦	١٠٠

المصدر:

Abdulaziz Almahmood, «Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics,» (Phd Dissertation in Economics, Newcastle University Business School, 2010).

ويظهرالجدولالرقم(١٠)أنقيمةالاستثماراتالأجنبيةالمباشرةخلالالفترة(٢٠٠٠ــ٢٠٠٥)

قدفاقتقيمةالاستثماراتالأجنبيةالتيتلقتهاالسعوديةخلالالفترة(١٩٦٠-١٩٩٩) ،وأنعددالمشروعاتالمنفذة

قدزادتعلىالضعف،الأمرالذييشيرإلىالتأثيرالمباشرللقانونفيارتفاعجاذبية المملكةالعربيةالسعوديةللاستثماراتالأجنبيةالمباشرة.

يعد الاستثمار محورا بالغ الأهمية،ولكي يقوم بدوره في مواجهة التحديات الاقتصادية، يتعين إتباع ما يلي: -

١-رفع مستوى الاستثمارمن أجل تسريع معدلات النمو، وتوسيع قاعدة التشغيل من جهة، ورفع مستوى تنافسية المنتجات المحلية من جهة أخرى.

٢-زيادة الإنفاق العام في مجالات الاستثمارالعامة، ودعم الأنشطة الاقتصادية، بهدف تنفيذ مشروعات عاجلة تشغل الكثير من العمالة.

٣-العمل على تنفيذ بعض الاستثمارات في مشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٤-وجذبالاستثمارات من الخارج عموما، ومن المنطقة العربية خصوصا

٥-التركيز على التعاون الاقتصاديالسعوديالعربيفي مجال الاستثماروالتجارة.

---

(١) محمدعبدالحميدمحمدشهاب " أثرالانضمامإلىمنظمةالتجارةالعالميةفيتدفقالاستثمارالأجنبيالمباشروهيكلتوزيعهداخل المملكةالعربيةالسعودية " بحث منشور، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٦٦، ربيع/٢٠١٤

٦-توفير فرص استثمارية حقيقية في مشروعات قطاعية ذات جدوى مدروسة ومؤكدة للترويج فيالاستثمارفيها، مثل مشروعات تكرير البترول والبتروكيماويات، ومشروعات النقل والسكك الحديديةومشروعات زيادة الطاقة الفندقية، ومشروعات البناء والتصنيع الزراعي.إلخ.

٧-تشجيعالاستثمارفي مجال التجارة الداخلية، كإنشاء مناطق لخدمة هذه التجارة، وأسواق تجارية على مستوى كبير، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات

٨-تشجيع الاستثمار في مجال الاستثمار العقاري وجذب المستثمر المحلى والأجنبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩-تفعيل دور مكاتب الاستثماربالمحافظات، وقدرتها على الترويج للاستثمار، وإصدار تراخيص تأسيس الشركات.

١٠-حل مشاكل الاستثماروإزالة معوقاته، وخصوصا في القطاعات كثيفة العمالة

١١-وضع الحوافز الضريبية وغير الضريبية لتشجيع وجذب الاستثمارات.

كما يجب ان ننوه الى مراعاة العوامل المؤدية إلى زيادة الاستثمار المحلى وجذب وتدفق الاستثمارالأجنبيالمباشر ومناهمها مناخ الاستثمار بمكوناته ومحدداته سواء المحددات الاقتصاديةمثل درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم المحدد الخاص بالقوة التنافسية للاقتصاد القوميوكذلك المحددات الخاصة بالنظام الاقتصاديوالسياسيوالبيئيوالمؤسسيوكذلك المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية (١)والمحددات القانونية والتشريعية

مع مرعاه مجموعة العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى (٢)والتي من اهمها تكلفة عنصر العمل ، ومدى توافره ومستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته ، البنية الأساسية ومدى كفاءتها ، وتكاليف النقل ، والوقت الذى يستغرقه الشحن وتسهيلات النقل بجميع وسائله وأنواعه (جوى، بحرى، برى) وتسهيلات الاتصالات بجميع وسائلها وأنواعها من ناحية التكلفة وإمكانية الاعتماد عليها ، وكذلك الكهرباء والطاقة والأرض وتكلفتها ومدى توافرها وهناك عناصر أخرى مثل التمويل من ناحية توافره وتكلفة الحصول عليه وسهولة إجراءاته ، والمعلومات من ناحية الدقة ومدى الاعتماد عليها ، والخدمات المدعمة للأعمال . وتوفر المدخلات في السوق المحلية. هذه العناصر وغيرها تكون مكملة لمكونات مناخ الاستثمار، وتجعل دولة معينة أكثر قدرة على جذب الاستثمار إليها من غيرها من الدول.

وكذلك العائد على الاستثمار الذييعد أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبيالمباشر،

والطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القوميوالصحة الاقتصادية وإثبات المقدرة على النمو فمستوى التطور الاقتصادي للدولة يؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي

---

(١) د/رمضان صديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، بحث سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) تجيشونشأى، جون ريللى "أنماط الحوافز الضريبية للاستثماراتفي الدول النامية "، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، عدد١، يونيه١٩٩٦، ص ١٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً نموذج لقياس اثر المتغيرات الرئيسية فى عملية الاصلاح الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا النموذج قياسأثرالمتغيرات الرئيسية في عملية الاصلاح الاقتصادي. حيث سوف نشير الى الاصلاح الاقتصادي كمتغير تابع يعبر عنه متوسط دخل الفرد (y)، والعوامل والمتغيرات المستقلة التي تؤثر ويتوقف عليها المتغير التابع(١).

الأساليبالقياسيةالمستخدمةلتحليلالنموذج

بالاعتماد على برمجية إحصائية هي SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها من مصادر متنوعة(٢)، ومن أهم الأساليب التي تم الاعتماد عليها لإجراء اختبار فروض الدراسة ووصف متغيراتها تحليل الانحدار التدريجيوذلكفيضوءالبياناتالمتوفرةخلالالفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)، لبيان العلاقة الارتباطية بين متوسط الدخل للفردومحدداته، ونسبة التفسير (المتغيرات المستقلة للمتغير التابع)، وتحديد العوامل المؤثرة فى متوسط دخل الفرد. وذلك لإثبات فرض الدراسة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل للفرد ومحدداته"، استخدم الباحث تحليل الانحدار التدريجي، كما هو واضح في الجداول التالية:

جدول (١/١١)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
6	999[f]	998	997	1285.55874	1.860

f. Predictors: (Constant), x1, x14, x10, x13

نلاحظ من الجدول السابق إن معامل التحديد يبلغ (٠.٩٩) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ٩٩% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسطالدخل).

جدول (٢/١١) تحليل الانحدار التدريجي

ANOVA[i]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
6	Regression	8.917E9	4	2.229E9	1348.908	.000[f]
	Residual	1.983E7	12	1652661.283		
	Total	8.937E9	16			

f. Predictors: (Constant), x1, x14, x10, x13

نلاحظ من الجدول السابق معنوية نموذجالانحدار المقدر من خلال قيمة Fالمحسوبة(1348.908)وهي قيم ذات دلالة إحصائية لأن قيمة الاحتمال المشاهد P-value=0.000،وهي أقل من (٠.٠١)، أي توجد علاقة انحدار بين المتغير التابع (متوسطالدخل) والمتغيرات المستقلة بمستوى معنوية ١%

(١)وتشمل أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية (x1) ، أجماليالناتجالمحلىبالأسعارالثابتة (X2) ، متوسطالناتجاليوميللمملكةمنالنفط (X3) ، متوسطاسعاربرميلالنفطالعربيالخفيف (x4) ، التضخم (X5) ، عدد السكان (X6) ،عددالسكان السعوديين (X7) ، عدد السكان غير السعوديين (X8) ،البطالة (X9) ، الايراداتالعامة (X10) ، الايراداتالنفطية (X11) ، الايرادات غير النفطية (X12) ، المصروفاتالعامة (X13) ، فائض/عجزالميزانيةالعامة(X14) ، الصادرات (X15)، الصادرات النفطية (X16) ، الصادرات غير النفطية (X17) ، الواردات (X18)،فائض /العجزالحسابالجاري(X19) ، والدين العام (X20)

(٢)وزارةالخدمةالمدنية،وزارةالبترولوالثروةالمعدنية، مصلحةالإحصاءاتالعامةوالمعلومات-

وزارةالاقتصادوالتخطيط،وزارةالمالية،مؤسسةالنقدالعربيالسعودية-التقريرالسنوي-اعدادمتنوعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣/١١) معاملات الانحدار

Coefficients

Model		Unstandardized		Standardiz	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
6	(Consta	15804.40	770.475		20.513	.000
	x1	.022	.003	.759	7.798	.000
	x14	.060	.005	.532	12.273	.000
	x10	-.044	.005	-.648	-8.922	.000
	x13	.057	.007	.734	8.345	.000

a. Dependent Variable: y

من الجدول السابق يتضح مايلي:

١- أن معادلة الانحدار للعلاقة بين متغير متوسط الدخل والمتغيرات المستقلة:

$$Y = 15804.4 + 0.022X_1 - 0.044X_{10} + 0.057X_{13} + 0.060X_{14}$$

حيث أن: Y هو متوسط الدخل.

٢- أن العوامل الأكثر تأثراً لمتوسطالدخل تتمثل فيما يلي:

- X1: أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)
- X10 : الايراداتالعامة ، والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)
- X13 : المصروفاتالعامة ، والعلاقة عكسية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)
- X14 : فائض/عجزالميزانيةالعامة ، والعلاقة طردية بينه وبين y (متوسط الدخل للفرد)

مما سبق يتبين من نتائج تحليل الانحدار التدريجي للإصلاحالاقتصادي بشكله الإجمالي أن المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مباشر على متوسط الدخل للفرد، وبالتالي يستدعى رفض فرض العدم القائل " بعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومتوسط الدخل كمتغير تابع ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١-إن التحديات الاقتصادية الحالية نتجت عن أسباب عديدة ومتداخلة منها اسباب محلية مثل عدم تنوع الهيكل الاقتصادي،اضطرابات القطاع الماليلعدم تنوع مصادر الايرادات العامة للمملكة واعتمادها على الايرادات النفطية كمصدر رئيسيوأساسي بنسبة كبيرة جدا،عدم تنوع الصادرات، كذلك اسباب اقليمية اهمهاالاضطرابات السياسية المحيطة بالمملكة.وكذلك اسباب خارجية ترجع الى الانخفاض الكبير والمستمر في اسعار النفط،وارتفاع اسعار الواردات

٢-تواجه المملكة عددا من المشكلات الاقتصادية التي تمثل تحديات امام صانع القرار من اهمها:

إ-تنامى ظاهرة العولمة الاقتصادية المتمثلة في تزايد الاندماج والترابط بين اجزاء الاقتصاد العالمي،وما يثيره من تحديات المنافسة القوية للمنتجات المحلية والاستثمارات وهو ما يتطلب استمرار تهيئة السوق المحلى للمنافسة وجذب الاستثمارات والاهتمام بتنويع مصادر الانتاج بحيث لا يمثل الناتج النفطي النسبة الاكبر من الناتج المحلى للمملكة.

ب -الحاجة الى العمل على استقرار الايرادات العامة(بسببالهبوط المستمر لأسعار النفط واعتماد الإيرادات العامة عليه كمصدر رئيسي للإيرادات) وبالتالي الحاجة الى ضرورة تنويع مصادر الايرادات بإيجاد مصادر بديلة ومساندة للإيرادات النفطية مع الأخذ في الاعتبار ترشيد الانفاق للقضاء على عجز الموازنة العامة.

ج -الزيادة المستمرة لأعداد السكان وما ينتج عنه من تحديات منها العمل على ضرورة توفير المزيد من الانشاءات وتوسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب القائمة. كذلك ضرورة إيجاد فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية مما يتطلب العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالقطاعات الانتاجية وكذلك ما نفرزه هذه التحديات الناتجة من الزيادة السكانية من زيادة الضغط على الموارد المياه،الاتصالات،الكهرباء، والمساكن،خدمات النقل.وهذه التحديات تتطلب توفير التمويل اللازم لمواجهتها والتغلب عليها.

.٣-وتثير هذه المشكلات الاقتصادية تحديات رئيسية امام صناع السياسات بضرورة تنفيذ عملية اصلاح للهيكل الاقتصادي لتنويع مصادر الانتاج والايرادات العامة لضمان استمرار النمو وتحقيق التنمية.

٤-استخدام الأسلوب الإحصائي الانحدارالمتعدد اثبت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل للفرد والمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وكانت أكثر المتغيرات ذات علاقة تأثير قوية أجمالي الناتج المحلى بالأسعار الجارية والايرادات العامة وبينهم علاقة طردية مع المتغير التابع متوسط الدخل الفردي، كذلك وجود علاقة قوية (عكسية) بين متوسط الدخل والنفقات العامة.

ثانيا: التوصيات

١-ضرورة استكمال عملية الاصلاح الاقتصاديبحيث تقوم على:

- تنويع وزيادة الإنتاج المحلى الزراعيوالصناعي وتحديثه والعمل على تطويره
- تنويع وزيادة مصادر الايرادات العامة وخاصة غير النفطية منها مع تخفيض النفقات العامة وفى سبيل ذلك يجب العمل على اصلاح النظام الضريبيالسعودي والاخذ بنظام الضرائب المتعددة
- زيادة وتنمية الصادرات السعودية وخصوصا الغير نفطية
- العمل على استخدام السياسات والإجراءاتالتي تساعد على جذب الاستثمار وتشجيعه

٢-الاستخدام الكفء للسياسة الاقتصادية بمكوناتها من سياسة مالية ونقدية وادواتهم المتنوعة وضرورة التنسيق بينهم في تحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع باللغة العربية

١- تيجشون شاى ، جون ريللى "أنماط الحوافز الضريبية للاستثماراتفي الدول النامية "، ترجمة أحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،معهد التخطيط القومي ،القاهرة،عدد١،يونيه١٩٩٦

٢-د. جلال الشافعي، الأزمة المالية العالمية ودور الضرائب فيمواجهتها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨

٣-د. جيهانجمال "بركان الأزمة العالمية الى متى؟ "مكتبة جامعة عين شمس كلية التجارة،٢٠١٠

٤-دانييل أرنولد "تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم "ترجمة د/عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،١٩٩٢.

٥-د. رمضانصديق: الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية،القاهرة، ٢٠٠١.

٦-د. سيد البواب، عجز الموازنة العامة للدولة -النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الأولى جامعة عين شمس ١٩٩٩

٧-د. سيد البواب، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي– محاورها–تحليلها–تأثيرها، عين شمس ،٢٠٠٢.

٨--سيد أحمد عبد العاطي "العوامل التي تؤثر فياختيار موقع استثمارات شركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات "كلية التجارة، جامعةحلوان المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، عدد١٩٨٤،٣.

٩-د. على لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة عين شمس،القاهرة،١٩٨١.

١٠-د. فرج عزت، الموارد والتطور، مكتبة عين شمس،١٩٨٣.

١١-د. على لطفي، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة البترول العدد الثاني،فبراير، ١٩٩٠

١٢-محمد ساحل ومحمد طالبي. بعنوان التجربة السعودية الحديثة فى مجال جذب الاستثمارالأجنبي المباشر – دراسة تحليلية تقييمية، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٨

١٣-مؤسسة النقد العربيالسعودي التقرير الإحصائيالسنوي، اعداد متنوعة، ٢٠٠٢ – ٢٠١٧م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

1-Ahmed Al-Darwish: SaudiArabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth / … [et al.]. – Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2015. Pages; cm. – (Middle East and Central Asia departmental paper series)

2-Alp, Harun, and Salim Elekdag, 2011, "The Role of Monetary Policy in Turkey during the Global Financial Crisis," IMF Working Paper, No. 11/150 (Washington: International Monetary Fund).

3- AL Awaji, Saleh (Deputy Minister of Water and Electricity for Electricity Affairs and Chairman of the Saudi Electric Company). 2012. "Saudi Arabia: A Proactive Approach to Energy." Living Energy No. 7 (November): Economic Development, Diversification, and the Role of the State, Kuwait City, and April 30–May1.

4- A-M. M. Abdel-Rahman, «The Determinants of Foreign Direct Investment the Kingdom of Saudi Arabia,» Economic Research Forum, Working Paper, no. 0238 (2002).

5-Alsweilem, K., Cummine, A., Rietveld, M. and Tweedie, K. (2015). "Sovereign investor models: Institutions and policies for managing sovereign wealth," Belfer Center for Science and International Affairs and the Center for International Development, Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

6- Bourland, B. and Gamble, P. (2011). "Saudi Arabia's coming oil and fiscal challenge," Jadwa Investments, July 2011.

7-DAN USHER "The Economics Of Tax incentives: the economics of tax incentives to encourage investment In Less developed countries', 1990,

8- Giacomo Corneo_"Stake holding as a New Development Strategy for Saudi Arabia , 2011 ,

9- Iain Begg, "Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co-ordination" in "Europe: Government and Money", The Federal Trust for Education and Research, 2002,

10- Khalid A. Alsweilem, A Stable and Efficient Fiscal Framework for Saudi Arabia: The Role of Sovereign Funds in Decoupling Spending from Oil Revenue and Creating a Permanent Source of Income

11-Pawel Marszalek, "Coordination of Monetary and Fiscal Policy", the Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003.

12- Sufyan Alissa " the challenge of Economic Reform in the Arab World : Toward More Productive Economics , CARNEGIE Middle East Center , PAPERS , Number 1 , May 2007

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com